ملتقى جامعة هارفرد الخامس للتمويل الإسلامي
التمويل الإسلامي: التفاعلات والتطورات

جامعة هارفرد مدينة كمبردج ولاية ماسشوستس في 6-7 أبريل 2002م

زيد جمال البـــرزنجي*

يتمُّ تنظيم الملتقى سنوياً بجهود مركز "برنامج هارفرد لمعلومات التمويل الإسلامي" وهو جزء من مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد. وللملتقى صبغة عالمية بمشاركات امتدت من ماليزيا وجنوب أفريقيا إلى أوروبا والشرق الأوسط. شارك في الملتقى الخامس عدد كبير من ممثلي مجالات التمويل مثل البنك الإسلامي للتنمية، البيت الكويتي للتمويل، أمانة للتمويل، داوجونز (المؤشر/ الدليل الإسلامي)، بنك إندونيسيا؛ فريدي ماك، وغيرهم. كما حضر عدد من خبراء الاقتصاد والتمويل الإسلامي مثل منذر قحف، محمد نجاة الله صديقي، نظام يعقوبي، وفرانك فوكيل. واستقطب الملتقى حضوراً طيباً من العامة والطلبة الذين سعوا للاطلاع ولتعلم مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي من جهة ومعرفة مدى توافر الخدمات المالية الجائزة إسلامياً ونوعيتها من جهة أخرى.

في اليوم الأول للملتقى، قام توماس مولينـــز، المدير التنفيذي لبرنامج هارفرد لمعلومات التمويل الإسلامي بإلقاء كلمة الترحيب بضيوف الملتقى، وأكد على أهمية التمويل الإسلامي في بناء أُصر الحوار بين الإسلام والغرب، وهو دور تصاعدت أهميته بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م. وفي كلمة الافتتاح أشاد صاموئيل هَلْز، الأستاذ الأقدم في كلية هارفرد لإدارة الأعمال، بالخطوات الكبيرة التي شهدها هذا الموضوع في العقد المنصرم والمجالات التي لا تزال في حاجة إلى تطوير. كما ألقى سيف شاه محمد، رئيس جمعية هارفرد الإسلامية كلمة تحية أيضاً أشار فيها إلى ضرورة توفير وسائل التمويل المباحة للطلاب (القروض الدراسية) وبرامج تطوير المتخصصين الجدد.

---

* طالب دكتوراه في الاقتصاد بجامعة يوتا.

ثم ألقى د. أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية الخطاب الرئيس keynote بعنوان "طلائع بنية التمويل الإسلامي: طريق المستقبل" ناقش فيه قضية البنية التحتية اللازمة لتقوية نشأة التمويل الإسلامي والتي شهدت تطوراً مستمراً تمثل مؤخراً في إنشاء منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، ومنظمة الخدمات المالية الإسلامية (السوق المالي الإسلامي مع مركز إدارة السيولة)، وهيئة التقييم الإسلامية. وذكر أنه يوجد اليوم ما يقارب المائتي مؤسسة إسلامية مالية في أنحاء العالم، وبمجموع ممتلكات تبلغ قيمتها ما بين 50 و80 بليون دولاراً أمريكياً.

ألقى فرانك فوكيل أستاذ الدراسات الإسلامية القانونية في كلية هارفرد للقانون وأحد مؤلفي كتاب "القانون الإسلامي والتمويل، الدين، المخاطرة والعائد"، محاضرة بعنوان "الاجتهاد في التمويل الإسلامي" حيث تكلم فيها عن مدى تطور الاجتهاد في مجال التمويل. ولاحظ أن الكثير من الاجتهاد قد تم إنجازه في مجال التمويل الإسلامي، بالمقارنة مع مطالب الاجتهاد في المجالات المعاصرة الأخرى، وركزت الكلمة على شرح ظاهرة الاجتهاد النشط وتحليلها في مجال التمويل الإسلامي وذكر أيضاً أن التطورات الراديكالية/ الثورية قد تأتي على حساب بعض القواعد الفقهية المعتمدة وذلك لانعدام الحُجج التي بُنيَت عليها وغيابها وقدمها، وأكد على حاجة بناء قوانين وقواعد ومؤسسات جديدة وأن نظام التكافل البديل الإسلامي للتأمين المتعارف عليه، يمثل اتجاهاً مهماً لنوعية الاجتهاد المطلوب.

استقطبت جلسة التوجهات الاستراتيجية عدداً من المهتمين بالتمويل الإسلامي. وفي هذه الجلسة قدم منذر قحف، الخبير في شؤون الاقتصاد والتمويل الإسلامي بحثاً بعنوان "التوجهات الاستراتيجية لحركة التمويل الإسلامي". وبين أن انتشار البنوك الإسلامية ونموها له صلة وثيقة وعملية مع ذلك الصنف من العلماء الساعين لتطوير المجتمعات الإسلامية. إن هذا الحلف الاقتصادي السياسي بين العلماء وأصحاب البنوك له أثر ملحوظ على اختراع أساليب تمويل جديدة، وعلى إعادة توزيع القوى الاقتصادية والسياسية في الدول الإسلامية. ويعقد الباحث الأمل على قدرة حركة التمويل الإسلامي على إعادة تركيز النظر وعلى مهنة البنوك ودورها الرئيسي وهو تمويل إنتاج البضائع والاتجار بها.

كان الموضوع الثاني في جلسات المؤتمر "الشؤون القانونية والبنيوية التي تواجه المؤسسات الإسلامية". وفي محاضرة مثيرة تكلم مدثر صديقي عن حاجة الفقهاء لتطوير معايير إسلامية مناسبة للحكم على حلِّ العقود المختلفة أو حرمتها، وتساءل عن الأسباب التي تقف وراء المواقف التحريمية المتعددة في القرآن الكريم، كما في مسألة الربا، وذلك للوصول إلى تعريف دقيق لماهية العقود الربوية. ودعا إلى الحذر من استخدام عقود إسلامية غرضها الرئيسي هو التغطية والتمويه على العناصر الربوية في العقود التقليدية، والحرص على الالتزام بالشريعة قلباً وقالباً.

وقدمت رابعة عدوية بنت أنكو علي الأستاذة في كلية القانون والشريعة في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، بحثاً جاداً بعنوان "إعادة تعريف الأملاك وحقوق الملكية في قوانين العقود الإسلامية" وبينت أن الفقهاء وضعوا الشروط اللازمة في محل العقد لتجنيب العقود الغرر والجهالة. ومن القضايا التي لا تزال تشغل بال العاملين في التمويل الإسلامي مقومات محل العقد الصالحة، خصوصاً عندما لا يكون الملك ذا صفة ملموسة كالأموال المتعارف عليها. فالأصول غير الملموسة/ غير المادية قد تكون على شكل براءات وحقوق بيع وتنازلات وما شابه ذلك. فهل يمكن لمثل هذه الأصول أن تباع وتشترى كما في عقود المعاوضات. إن مواقف المدارس الفقهية تتسم بالاختلاف حول هذه القضية الشائكة.

وفي آخر جلسات اليوم الأول للملتقى تم بحث بعض قضايا التمويل الإسلامي في خضم ظروف الساعة، مثل زيادة الحرص والتحديات وهبوط السوق والأزمات وموجة الإفلاسات التي تمت. ويرى المشاركون في الحوار أنه بالرغم من مسارعة المستثمرين المسلمين في أول الأمر لسحب قدر كبير من استثماراتهم في الولايات المتحدة، إلا أن هذه الظاهرة قد خفت أو انعكست في الاتجاه، إذ أن أسواق الأموال الأمريكية لا تزال الأصلب والأكثر وعداً بالربح في عالم الاستثمارات. إلا أنه لوحظ كذلك تردد بعض المؤسسات المالية والمصرفية عن طرح خدمات مالية إسلامية وذلك لسيادة حالة الشعور بعدم الاستقرار في الأسواق، ولزيادة الروح المعادية للمسلمين التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

وشهد صباح اليوم الثاني للملتقى إحدى أكثر الجلسات حضوراً وهي جلسة "الخدمات البنكية للمجتمع في الغرب" وركزت الكلمات الملقاة في هذه الجلسة على الفرص والصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية لإيصال خيارات التمويل الإسلامي بنجاح للمجتمعات الإسلامية في الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً. وناقش المتحدثون مدى الصعوبات الداخلية التي تواجه المؤسسات المالية، مثل إيجاد أطقم المحامين والخبراء القادرين على تطوير العقود التي تتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية والقانون الأمريكي في الوقت ذاته. كما تواجه هذه المؤسسات صعوبات خارجية متمثلة في التعامل مع الشبهات التي تثيرها الجالية المسلمة حول مصادر تمويل هذه المؤسسات وبصفة عامة التشكيك والتردد في قبول خدمات مالية إسلامية من مؤسسات ربوية متعارف عليها مثل بنوك HSBC وCitibank. وبالرغم من هذه التحديات فإن سوق الخدمات المالية الإسلامية لا يزال مصدراً مأمولاً للفرص الرابحة التي لم تستثمر لحد الآن.

واحتوى الملتقى على عدد من الدراسات إضافة إلى جلسة خاصة حول خبرات بعض البلدان الإسلامية في تأسيس بنوك إسلامية وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي ليتوافق مع نظام عمل البنوك الإسلامية، أو محاولة إعادة الهيكلة على مبادئ إسلامية صرفة. وشملت هذه الدراسات دول البحرين وإندونيسيا وتركيا وباكستان. وفي دراسة رائدة وعميقة التحليل أجراها محمود الجمل وخلوصي عنان أوغلو من جامعة رايس، بعنوان "البنوك الإسلامية في تركيا 1999-2000" أظهرت أن حصة البنوك الإسلامية في مجال التمويل في تركيا هي أقل من 3% (وسبب هذه الحصة الضئيلة يعود جزئياً إلى التضييق القانوني لأنشطة البنوك الإسلامية في تركيا) وذلك بعد تجربة 15 سنة، بالرغم من أن كفاءة البنوك الإسلامية لا تقل عن البنوك العادية، بل إنها تبدي كفاءة أعلى عند السيطرة على معلومات حجم التعاملات.

وألقى طارق حسن، المستشار بوزارة المالية في باكستان، محاضرة عن التجربة الباكستانية لأسلمة نظام الاقتصاد والتمويل بعنوان "نحو القضاء على الربا، اقتراح للتحالف بين القانون والاقتصاد في باكستان". وتمثل باكستان تجربة فريدة في محاولتها لإقامة نظام مالي متكامل على أُسس الشريعة ومع محو تام للربا. إلاّ أن الأسلوب المتسرع لتطبيق هذه الخطة أثبت استحالة التطبيق أحياناً، وأحياناً أخرى أدى إلى نتائج سلبية على

الاقتصاد. ويقترح المحاضر أن الأسلوب الماليزي في التطبيق التدريجي لأسلمة النظام المالي والمتوافق مع حجم نمو خدمات المؤسسات المالية الإسلامية، سيكون أكثر مناسبة وأجدى نتيجة.

وقدم موليا سريجار وناسيروان إلياس محاضرة بعنوان "تجربة إندونيسيا في تطوير الصرافة الشرعية" حيث وضحا أن البنك المركزي في إندونيسيا تبنّى نظاماً بنكيّاً ثنائيّاً (نظام شرعي بجانب النظام المتعارف عليه) مثل ما هو معمول به في ماليزيا. وتعرضت المحاضرة لعدد من القضايا كالأساليب المناسبة لإدارة السيولة، والمعادلة العادلة لكل المؤسسات البنكية تحت النظام الثنائي، وفي محاضرة بعنوان "تقدم/ تطور البنوك والتمويل الإسلامي في البحرين" تكلم أحمد بن محمد الخليفة عن تجربة بلاده الفريدة مع أسلمة الاقتصاد مع النمو السريع للبحرين كمركز مالي عالمي. وتحت هذه الظروف فإن تحدي المؤسسات المالية الإسلامية يتمثل في الحاجة لإقرار نظام رقابي يعتني بخصوصيات التمويل الإسلامية مع الأخذ في الحسبان كونه على المستوى اللائق بالمقارنة مع النظم الرقابية ومع معايير الكفاءة المستعملة لتقييم عمل مؤسسات التمويل المتعارف عليها. وبما أن هذا النظام الرقابي وهذه المعايير المعتمدة حالياً فإنه من واجب البنوك الإسلامية النامية أن تستمر في مشروعات لتأهيل الكوادر المناسبة التي سيكون باستطاعتها تطوير هذه النظم والمعايير.

وفي جلسة تطوير الخدمات، قام عمر فيشر وداود تايلور بعرض لمدى فعالية التكافل (التأمين الإسلامي) في الحماية ضد الأخطار على المدى المتوسط والبعيد وبطرق مناسبة إسلامياً.

وبعد الغداء واصل الملتقى أعماله بجلسات متوازية، أولى هذه الجلسات كانت بعنوان "الاستثمار والاتجار الإسلامي" و"حلقة القادمين الجدد للتمويل" وهي حلقة تعليمية تقدم مجاناً من قبل ملتقى هارفرد وللسنة الثانية. وهذه الحلقة تقدم فرصة مفيدة لتعليم مبادئ التمويل والعقود الإسلامية من الناحيتين النظرية الفقهية والعملية.

وشهدت الفقرة الأخيرة للملتقى إزاحة الستار عن موقع الإنترنت الجديد لبرنامج هارفرد لمعلومات التمويل الإسلامي وبنك المعلومات الذي يحتويه. كما تناول الملتقى بحث

عدد من الأمور الملحة في مجال التمويل الإسلامي وشملت هذه الأمور بنية رأس المال المناسب للبنوك الإسلامية.

إن ملتقى هارفرد هذا بإمكانه أن يلعب دوراً مهماً في تكثيف حركة التطور والنمو هذه وفي دفع الخطط المستقبلية لبحوث المهتمين ودراساتهم بحقل الاقتصاد والتمويل الإسلامي. إلا أنه بجانب تطوير أدوات مالية إسلامية فإن الهوة الشاسعة لا تزال تتمثل في الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي. إن محاضرات الملتقى والمصادر المتوفرة قد لا تشرح بصورة مقنعة العلاقة المنطقية بين القضاء على الربا والتطور الاقتصادي المستقر والقوي. إذ أن الربا قد يكون واحداً من إشكاليات عديدة تواجه النشاط الاقتصادي. كما أنه لا يوجد تبرير كافٍ حول التساؤل عن سبب التضخم المالي وكيفية محوه.

إن مصدر الخلاف الأساسي في مناقشة هذه الأمور هو غياب المنهج التحليلي المنطقي في الاقتصاد الإسلامي. لذا فإن تركيز الجهود نحو تطوير الأسس المبدئية التي يمكن بناء منهج تحليل اقتصادي إسلامي عليها قد يكون أكثر جدوى ونفعاً على المدى البعيد. وعلى هذا الدرب فإن أمثلة من جهود الباحثين في مجال الاقتصاد غير التقليدي مثل (حركة ما بعد كينـــز، كينـــزيون، المؤسساتيون، والماركسيون الجدد) ومحاولاتهم لبناء مناهج تحليل مختلفة كلياً عن المنهج الرأسمالي قد تقدم خدمة جليلة نحو إنماء الفكر الاقتصادي الإسلامي.

لاحظ المشاركون في الملتقى أن معظم النشاطات التمويلية للبنوك الإسلامية ينحصر في عقود المضاربات (عن طريق الربح الإجمالي) وليس عن طريق تكوين الشركات أو تمويل المشروعات. وطرحت في المؤتمر قضية مدى استقلالية المجالس الشرعية والتي يقع على عاتقها مهمة الرقابة الشرعية على نشاط مؤسسات التمويل الإسلامية. إلاّ أن هذه المجالس يتم اختيار أعضائها وتوظيفهم من قبل المؤسسات المالية نفسها، ولهذا تبرز إشكالية تعارض المصالح مع إمكانية ربط رواتب علماء الشريعة في هذه المجالس مع مواقفهم الفقهية.

* يمكن الحصول على مختلف المعلومات عن أعمال الملتقى من موقع الإنترنت لبرنامج هارفرد www.hifip.harvard.edu.